عدد من القيادات النسوية لـ (14 أكتوبر) :

تزويج الصغيرات كارثة صحية واجتماعية

يصادف اليوم 8 مارس الذكرى العالمية ليوم المرأة .. الذكرى التي تمر وبلادنا تشهد وعلى غير العادة ما يشبه الجدل والجدل المضاد حول قضية هي من أهم القضايا التي تهم المرأة وتمس كيانها ودورها في المجتمع على المديين المنظور والبعيد ...

وخلاصة القصة إن مشروعاً قدم إلى مجلس النواب يحدد سن الـ17 سنة كحد أدنى لزواج الفتاة إلا أن 15 برلمانياً اعترضوا وطلبوا إعادة طرح الموضوع، وهو ما أضطر مجلس النواب إلىأن يحيل مشروع القانون إلى لجنة تقنيين أحكام الشريعة ..وحتى الآن لم يبت في الموضوع .

وهذا الموضوع خلق مساحة من الشد والجذب بين أطراف عديدة وهو ما بدا واضحاً من خلال تناولات الصحف في الفترة الأخيرة .

14 اكتوبر استطلعت آراء مجموعة من القيادات النسوية وكانت الحصيلة في الآتي :-

لؤي عباس غالب

سميرة عبد اللّه: كيف لطفلة أن تربي جيلاً جديداً ؟؟

أروى أحمد السياغي: زواج الصغيرات وأد للبنات

فايزة مشهور : المشكلة لا تكمن في زواج الصغيرات بل بتبعات هذا الزواج

جميلة صالح سيف : بلادنا مصادقة على مواثيق تؤكد أن سن الطفولة إلى الثامنة عشرة

جميلة صالح سيف مستشارة قانونية بمجلس النواب :

طبعا نحن نناضل من اجل اقرار و تحديد سن زواج الصغيرة وقد حدد هذا السن من قبل مجلس النواب بـ17 سنة إلا أن اعتراض بعض الأعضاء(15) عضو اً وطالبوا اعادة المداولة وقبل اسبوع اعيدت مناقشته في قاعة المجلس الا أنه وبطلب من بعض الاعضاء ومن مجلس الرئاسة إعيد الى لجنة تقنين احكام الشريعة .

وأؤكد عبركم اننا متمسكات برأينا ليس 17 ولكن 18 سنة لان الاتفاقية الدولية التى صادقت عليها بلادنا تقر ان سن الطفولة هو 18 سنة ونحن نتمنى ان يبت في هذه القضية و يحدد هذه السن كسن ادنى وبمناسبة 8 مارس اليوم العالمي للمرأة الذي نحتفل به نتمنى ان يخرج هذا القانون الذي تأخر كثيرا في المجلس ليصبح العيد عيدين.

وأود هنا أن أتحدث عن قضية مهمة خاصة بالمرأة ألا وهي قضية منح الجنسية لأولاد اليمنية المتزوجة من أجنبي والذي هو الآن مشروع قانون قدمه ويتبناه الاستاذ سنان العجي عضو مجلس النواب والذي نتمنى ان يحصل على الاغلبية ونتمنى ان يرى النور واقعاً .

أما الأستاذة جميلة على رجاء - مستشارة وزارة الخارجية :

يفاجئني مثل هذا الطرح ويفاجئك اكثر ان يأتي من رجال دين يفترض انهم متفقهون ويعرفون ان درء المفاسد مقدم على جلب المصالح فنستغرب ان يصروا على مواقفهم التى اتمنى ان يراجعوها فادعوهم الى مراجعة انفسهم وان يستمعوا الى صوت الصغيرات من الفتيات ,, فهم ربما يتحدثون عن أنفسهم فلا يفكرون ولا يبصرون ولا يشعرون بالمآسي التي يتسبب بها الزواج المبكر .

وقالت الاخت غادة السياغي - مدير إدارة شؤون الثروة السمكية والموارد المائية برئاسة الجمهورية :

نحن مع تحديد سن الزواج فهذا شيء مهم لاعتبارات عديدة صحية واجتماعية وهذا ما تؤكده الحالات التي نسمع عنها وما لا نسمع عنها ربما اكبر واخطر فالزواج المبكر او زواج الصغيرات له اضرار عديدة على الصغيرة حيث تنتهك طفولتها وصحية حيث تخسر صحتها فنلاحظ ان البنات أصبحن بمخزن ذهبي أشبه بتجارة وأصبح بعض الفقراء والجهلة ينظرون لبناتهم بمثابة استثمار .

وقالت فايزة أحمد مشورة - صحفية وإعلامية في المجلس الوطني للسكان:

زواج الصغيرات في اليمن من المشكلات المأساوية التي تعاني منها المرأة وهي ظاهرة بدأت تنتشر في الأسر الأمية نتيجة لعدة اسباب .

وما اود قوله هنا ان المشكلة الحقيقية لا تكمن في زواج الصغيرات ولكن في تبعات هذا الزواج او في مرحلة مابعد الزواج عندما يطلب او تصبح الصغيرة مطالبة بان تكون أكبر من حجمها (حمل رضاعة ومسؤولية بيت وتدبير حياة) فكيف بطفلة ان تحمل طفلة فالطفولة هي لعب والطفولة مرحلة يجب ان لا تنتهك وهي مرحلة حياتية يجب ان تمر بها الفتاة لكي تكتمل شخصيتها .

أروى احمد السياغي - مخرجة تلفزيونية :

المفترض ان لا يوجد في قضية تزويج الصغيرات أي نقاش فزواج الصغيرات له أضرار نفسية وصحية واجتماعية وما يجب هو مناقشة الموضوع جذريا ومن هنا يجب علينا التساؤل عن الاسباب التى تدفع بالاهالي لتزويج بناتهم وهن في عمر صغيرة لعل الفقر والوعي هما سببان رئيسيان بالإضافة الى اسباب اخرى فالأب يزوج ابنته لدوافع مادية ويغفل نواحي الصحة والتعليم فتضيع حياة البنت التعليمية والصحية والاجتماعية ... فتزويج الصغيرة بمثابة ادخالها قبراً او قبو اً فهو يضاهي وأد البنات في العصور الغابرة .

سميرة عبدالله :

يجب النظر للقضية بعيداً عن أي تعصب مسبق او أي جاهلية فقضية تزويج الصغيرات قضية فرضها الواقع ويجب علينا التعامل معها ومعالجتها فكما هناك من يستشهد بأدلة من الماضي او من السيرة العطرة لخير البشر الرسول محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم حول زواج الصغيرات ((قصة زواج الرسول ص من ام المؤمنين عائشة)) هناك من رد ويرد على مثل هذا الطرح .. ولعل ما نشره الاخ شوقي القاضي مؤخراً لدليل على هذا و بعيداً عن هذا كله ما يهمنا هو المرأة كإنسان فتزويجها في سن مبكرة لهو كارثة اجتماعية وصحية وتدمير للمجتمع والمستقبل فكيف لطفلة ان تربي الجيل القادم وهي غير متعلمة وصحتها متدهورة ذلك سؤال نوجهه الى المجتمع .

جميلة علي رجاء : على المجتمع أن يسمع صوت الصغيرات وينظر لمآسي مثل هذه الزيجات

غادة السياغي : تزويج الصغيرات ينتهك طفولة الفتاة ويأخذ من صحتها

التعليم في الريف .. كيف تنظر إليه فتاة الجامعة؟

25 ٪ من إجمالي السكان خارج نطاق التغطية التعليمية ومعظمهم من الإناث

من المعلوم لدى الجميع أن التعليم بمفهومه الشامل يعد الوسيلة الوحيدة لبناء العقول وصقل المواهب التي يمكن الرهان عليها بثقة في انتشال مختلف الشعوب والمجتمعات البشرية من براثين الجهل والفاقة والمرض ، ومختلف مظاهر التخلف ،والنهوض بها للمضي قدماً في تلمس درب التقدم والتطور في مختلف مجالات التنمية.

طالبات في المرحلة الثانوية

استطلاع / سميرة عبدالله

الثروة الحقيقية لأي بلد من البلدان تكمن في واقع الأمر في سكانها سواء أكانوا رجالاً أم نساء والتعليم يعد المدخل الأساسي والحقيقي لبلورة هذه الثروة وإنمائها بوصف الإنسان وسيلة التنمية وغايتها معاً لذا لا غرابة في أن نجد ثروات الشعوب تقاس بما لديها من عقول نيرة والتحديث والتطور وصياغة معالم المستقبل وآفاقه وذلك انطلاقا من قناعة يشهد لها الواقع في كل يوم يمر من حياتنا بأن العلم دون غيره العنصر المتحكم بمصير الأمم بل العالم اجمع ، كما أن الريف الذي يعتبر (الدينمو) المحرك لأي بلد بما يمتلك من ثروات أهمها الكادر البشري يظل نصفه الآخر (الفتاة) في تدنٍ مستمر بالنسبة للالتحاق بالتعليم.

وهذا يشكل اختلالاً جوهرياً طبقاً لآخر إحصائية لوزارة التربية والتعليم 2007-2008م ما يزال هناك (25 ٪) من إجمالي العالم لسكان الفئة العمرية الموازية للتعليم الأساسي (4-6) سنوات لا يزالون خارج نطاق التغطية التعليمية الأساسية ومعظم هؤلاء من الإناث.

وقد أجرت اللجنة الوطنية للمرأة دراسة حول العلاقة بين نسبة المعلمات ومعدل تسرب الفتيات في مرحلة التعليم الأساسي ، أظهرت أن التعلم من منظور النوع الاجتماعي لا يزال يعاني من إختلالات في التحاق الإناث مقارنة بالتحاق الذكور وهذا يعني انه مازال هناك عدد كبير من الفتيات في سن التعليم خارج التغطية التعليمية وترجع الدراسة هذه المشكلة إلى عدد من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضرية الا أن التحديات التعليمية وخصوصاً تدني عدد المعلمات اللازمات لتغطية العملية التعليمية في المناطق الريفية يعد التحدي الأبرز والأشد تأثيراً في تدني معدلات التحاق الفتيات في هذه المرحلة التعليمية فنسبة مشاركة المعلمات في القوة التدريسية في مرحلة التعليم الأساسي للعامين 2006-2008م على مستوى الجمهورية لا تتعدى (24 ٪) أي إنها اقل من ربع القوة التدريسية وذلك مقابل (76 ٪) معلمين وتتركز القوة التدريسية للمعلمات في الحضر وهذا يعني أن هناك علاقة ارتباط طردية ايجابية بين نسبة المعلمات ومعدل التحاق الفتيات بمعنى انه كلما زادت نسبة المعلمات ازداد معدل التحاق الفتيات والعكس صحيح وبينت هذه الدراسة انه في حالة السعي إلى رفع معدل التحاق الفتيات إلى نسبة (90٪) في العام 2015 وفقاً لما هو مطروح في الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي 2003 - 2015م فسنكون أمام مواجهة عدد من الطالبات الملتحقات يبلغ (2436878) طالبة وبالتالي نكون بحاجة إلى رفع عدد المعلمات تدريجياً من (39694) معلمة في 2006-2008م ليصل مع نهاية العام 2015م الى (69625) معلمة أي بفارق يبلغ (29931) معلماً وقد أوصت الدراسة بوضع برنامج لاستقطاب فتيات الريف المتعلمات للعمل معلمات في مناطقهن الريفية مع استثناء من يحملن مؤهلات اقل من الجامعة وكذلك تفعيل الأساليب المختلفة التي من شأنها تحفيز المعلمات للعمل في المناطق الريفية مثل توفير السكن المناسب والمواصلات والحوافز المادية. وكذا الاستمرار في تنفيذ السياسات والإجراءات التي أثبتت نجاحها في استقطاب الفتيات للالتحاق بالتعليم في المناطق الريفية وبقائهن فيه.

د. علي حسن وهبان

د. عبدالسلام علي عشيش

د. قائد عقلان

من السهل أن ادرس في الريف شريطة أن تكون الحوافز المادية مجدية وتتضمن (بدل ريف ، وبدل سكن، بدل مخاطر) وفي حال تم ذلك لن أتردد في الذهاب إلى الريف .

أحلام الشرعبي / كلية التربية/ قسم فيزياء قالت: أنا مستعدة للتدريس في الريف شريطة ان يكون ذلك في قريتي فهي بحاجة إلى خدمة التعليم.

سمر وديع / التربية / قسم جغرافيا قالت: الريف بالفعل بحاجة إلى ذلك وأنا مع التدريس في الريف ولا أمانع شرط أن تكون المنطقة هي منطقتي حيث لن احتاج إلى وجود أهل ثم أن مدارس القرى لا يهتم بها كالاهتمام بمدارس المدينة لذلك اشترط أن تكون مدرسة غير مهملة.

أروى النزيلي / التربية / قسم جغرافيا لابد من النظر إلى وضع الريف بعين الاعتبار حيث أن معدل الالتحاق بالتعليم قليل والسبب عدم وجود مدرسات وأنا عندي استعداد لكن بشرط أن يتوظف معي احد أقاربي .

أمل الحيمي / التربية / قسم رياضيات قالت: أنا من الداعين والاهتمام بالريف وسأدرس فيه شريطة أن يكون معي أهلي وأفضل أن أوظف في منطقتي.

ندى عبدالله الحاشدي/ جامعة صنعاء / حاسوب قالت: الريف بحاجة إلى التعليم لكن المجتمع لا يستوعب مسألة ذهاب الفتاة إلى الريف لتعمل بمفردها لذلك نحن بحاجة إلى توعية الأهالي بأهمية ذلك ومن تم معالجة هذه المشكلة وأيضاً لابد من توفير بيئة مناسبة وتوفير مدرسة إمكانياتها مساعدة على التدريس في التخصص نفسه.

سمية علي/ قسم إسلامية / جامعة صنعاء قالت:

الأمر طبيعي وضروري ولابد من البدء به لنعالج المشاكل المترتبة على غياب المدرسة في الريف ونحاول إزالة المعوقات وتوعية المجتمع.

لابد أن نكون جماعة

وللمعلمات في ذلك رأي:

المعلمة ريما إدريس من مدرسة السيدة مريم تقول من الملاحظ أن التعليم في الريف يحتاج إلى عناية حيث أنه وإن وجدت المعلمة فالتخصص والكادر المؤهل مفقود ومهم أن يرافق التعليم حوافز مثل بدل ريف وبدل مواصلات وسكن وتوظيف الزوج أو أحد الأقارب.

لابد من إعادة النظر في الموازنة

يقول الدكتور قائد عقلان/ نائب عميد المعهد الوطني للعلوم الإدارية:

لابد من تدخلات مناسبة لإلحاق الفتيات بالتعليم والعمل على عدم التسرب وهذه التدخلات تستهدف معالجة الأسباب مجتمعة مع مراعاة الأولوية في المعالجة لتبدأ بالأهم فالمهم، وتوفير المعلمات ولابد من إعادة النظر على نحو عاجل في الموازنة الخاصة بقطاع التعليم عموماً والأساسي منه خصوصاً، ومن منطلق منظور النوع الاجتماعي على نحو يحدد الوظائف المعتمدة لكل من الذكور والإناث والمؤهل المطلوب والتخصص ومكان العمل وفقاً لخارطة الاحتياج بموضوعية مستندة إلى التخطيط التربوي ومبنية على أساس هدف عام يتجسد في رفع مشاركة الفتيات في التعليم الأساسي وضمان استمرارهن فيه وكذلك ضرورة التنسيق مع وزارات الخدمة المدنية والمالية والتخطيط والتربية والتعليم وكذا الصندوق الاجتماعي للتنمية.

د/ علي حسن وهبان/ اختصاصي علم نفس/ مركز الإرشاد جامعة صنعاء/ يقول:

لاشك في أن هناك ضرورة ملحة لذهاب المعلمات للتدريس في الريف خصوصاً أننا نعاني من معدل التحاق ضئيل للفتيات ولكي تتم معالجة هذه المشكلة لابد من الاهتمام بالمعلمة حتى تستطيع القيام بهذه المهمة ومعالجة الإشكاليات ..

التقسيم الجغرافي لهذه المناطق

يقول الدكتور/ عبدالسلام علي عشيش/ جامعة صنعاء:

الريف أحوج إلى المعلمة أكثر من المعلم نظراً لأن سكان الريف يرفضون تعليم الفتيات الا بوجود معلمات وهذا طبعاً يحتاج إلى تحفيز للمعلمة حتى تقبل الانتقال إلى الريف وكذلك توفير وظيفة للزوج أما بالنسبة للمجتمع الريفي فهو يرحب بذلك بل يسعى إلى أن يحصل على معلمات لتعليم الفتيات.

نريد حوافز مجدية

وحول إمكانية تقبل طالبات الجامعة للعمل معلمات في الريف أجرينا هذه اللقاءات وكانت الردود كالتالي:

سمر الحكيمي / كلية التربية جامعة صنعاء / قسم انجليزي قالت: بالإمكان التدريس في الريف لان الريف في أمس الحاجة إلى ذلك ولا ننكر أن ريفنا اليمني فيه قيم ويحترم المرأة لكن حتى يسهل الأمر أفضل أن يكون لدي في الريف أهل حتى من بعيد.

سارة محمد احمد / جامعة صنعاء/ انجليزي قالت: نعم